الهوية الإسلامية كمدخل أساسي لتطبيق الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات العربية

د. عبد الواحد غردة
جامعة 08 ماي 1945، قالمة - الجزائر
gherdameg@yahoo.fr

Received: 2014 Accepted: 2014 Published: 2014

ملخص:
إن استعادة المجتمعات العربية لهويتها الإسلامية، سيؤدي حتما إلى إعادة التوازن الفكري في المجال الاقتصادي الذي أختل بسبب التعارض بين فلسفة المجتمع وعقيدته وأخلاقه وبين المبادئ والأصول المذهبية الوضعية التي فرضت على المجتمعات الإسلامية، والتي ساهمت في تخلف هذه المجتمعات اقتصاديا. فالإسلام كمنهج حياة يزخر بالعديد من الحلول الاقتصادية الكفيلة بدفع الأمة العربية نحو التقدم والازدهار، ولن يتم ذلك إلا بعودة هذه الأمة إلى هويتها الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الإسلامية، المجتمعات العربية، الاقتصاد الإسلامي، التنمية.

Abstract :
The restoration of Arab societies to their Islamic identity will inevitably lead to balance the thought in the economic field which was distracted because of the conflict between philosophy society and its faith and morals on one hand, and on the other between the Islamic principles and the man made law imposed on the Islamic societies that contributed to the failure of economic development. Islam as a way of life is rich with many solutions that lead the society to economic development, progress and prosperity, but it will not happened if there is a serious return of this nation to its true identity.
***Key Words** : Islamic identity, Arab societies, Islamic economics, development.*

تمهيد:

لقد شاع بين الباحثين والاقتصاديين المسلمين وحتى بين أصحاب القرار في معظم الدول المسلمة، أن موضوع النظام الاقتصادي مسألة عقلية لا شأن للدين بها، وبالتالي جاز للأمة الإسلامية أن تغرف من الأفكار الاقتصادية العالمية دون حرج شرعي، فأصبح المجتمع الإسلامي اليوم مسرح للأفكار الغربية المختلفة، وراح أفراده يقلدون نمط الحياة المادية الصاخبة التي يعيشها الغرب، وتوجه أصحاب القرار في الدول الإسلامية عامة والعربية على وجه الخصوص إلى استيراد الحلول الاقتصادية من الدول الغربية الرأسمالية، فكانت النتيجة وخيمة، ولم تزدها تلك الحلول إلا تخلفا وفقرا.

إن هذا الواقع يجعل الحديث عن الهوية الإسلامية للمجتمعات العربية ضرورة ملحة، فتحقيق التنمية لابد أن ينطلق من نموذج تنموي قائم على احترام هوية المجتمع وخصوصيته، ولابد أن ينبثق من ظروف وواقع وتراث ومعتقدات هذا المجتمع. وعلى هذا الأساس يجب على المجتمعات العربية إذا أرادت أن تخرج من شبح التخلف الاقتصادي التي تعيشه أن تنطلق ابتداءا على مستوى الأفكار والتصورات والمفاهيم ثم على مستوى المناهج والسياسات المرتبطة بها، لتخرج من دائرة الحلول الاقتصادية والمناهج التنموية المستوردة إلى دائرة الحلول والمناهج الذاتية التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي.

ومن الطرح السابق، يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة كالآتي:

- كيف تساهم الهوية الإسلامية في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي؟ وما هي أهم الآثار الإيجابية لاستعادة الهوية الإسلامية على اقتصاديات المجتمعات العربية؟

ولمعالجة الموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأجزاء الآتية:

- أولا: خطورة غياب الهوية الإسلامية على اقتصاديات الدول العربية.
- ثانيا: بناء هوية إسلامية كضرورة لتجسيد خصوصيات الاقتصاد الإسلامي.
- ثالثا: أثر ترسيخ الهوية الإسلامية على الحياة الاقتصادية في المجتمعات العربية.

أولا: خطورة غياب الهوية الإسلامية على اقتصاديات الدول العربية

لا شك أن وجود الفكر هو السبب الأول لنهضة أي مجتمع، وأن الأفكار هي الثروة الحقيقية لأية أمة من الأمم، لأن الثروة المادية معرضة للدمار في كل حين، وهذه الأخيرة إن دمرت فإنه يمكن تجديدها وانبعاثها مادامت الأمة محتفظة بثروتها الفكرية، أما إذا انهارت الأفكار فإن الثروة المادية مهما تنامت مقاديرها فسرعان ما تنهار وترتد الأمة إلى حالة الفقر مرة ثانية[1].

1. واقع الهوية الاقتصادية في المجتمعات العربية

إن الأمة الإسلامية بوصفها أمة عقيدة صحيحة فطرية سليمة، فإنها بالنظام الذي جاء به الإسلام للاقتصاد وغيره من أنظمة الحياة تكون أعظم أمة على ظهر الأرض، لكن المتمعن في الواقع الاقتصادي للدول العربية يجدها مازالت تتخبط في التخلف والفقر، ولاشك أن من أهم أسباب تخلف هذه الدول هو غياب الهوية الاقتصادية الإسلامية في المجتمعات العربية، وعدم استفادتها من التوجيهات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية فيما يخص الاقتصاد، وهو ما أدخلها في غيابات التقليد الأعمى للمجتمعات الغربية في مجال إصلاح اقتصادها، على الرغم من أن البيئة الغربية والمعتقدات الغير إسلامية التي وضعت فيها تلك الإصلاحات تختلف تماما على البيئة والمعتقدات في المجتمعات المسلمة.

إن هذا الواقع كان نتيجة لسياسة التغريب التي مارستها الدول الغربية على المجتمعات المسلمة، والجهود الغير بريئة التي قامت بها الدول الاستعمارية لاستئصال المنهج الإسلامي من واقع حياة الأمة الإسلامية، واستمرارها في محاربة هذا المنهج عن طريق غزو من نوع آخر لم تستعمل فيه الطائرات الحربية ولا الدبابات والأسلحة المختلفة وإنما استعملت فيه وسائل الإعلام الحديثة بمختلف أنواعها، إن هذا الاستهداف للهوية الإسلامية خلق مجتمعا عربيا من غير هوية، فالجيل المعاصر لم يستلم من سلفه أية أفكار إسلامية، ولا غير إسلامية، ولا طريقة

للتفكير، ولم يقم هذا الجيل باكتساب أفكار ذاتية. لذلك من البديهي أن ترى الأمة الإسلامية واقعة في قلب خريطة الفقر في العالم، رغم ما يعرف عن البلاد الإسلامية من ضخامة الثروات المادية العملاقة[2].

2. التقليد الاقتصادي واستيراد الحلول ودوره في تخلف الدول العربية

إن عمق المشكلة التي تعاني منها الدول العربية تنطلق من كون أن عمليات التنمية والتحديث في المجتمع العربي الإسلامي تستند غالبا إلى مقولات نظرية طورت على ضوء التجربة التاريخية لمجتمعات أوروبية، ومن خلال معطياتها التي تتعلق بالتحضر والتصنيع، أكثر من كونها نابعة من الظروف الخاصة بالمجتمعات الإسلامية. فلكل أمة خصوصيتها وعقيدتها ونظرتها إلى الكون والحياة، وأن شخصيتها التاريخية الحضارية إنما شكلت من خلال ذلك كله، وأن عمليات التنمية المأمولة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تلك الخصوصية، وأن استيراد الخطط والخبراء لن يحقق النتائج المرجوة إذا ما اعتمد على ذلك بشكل كامل، حيث أن تلك الخطط نبعت من خلال الظروف الخاصة بالمجتمعات الأخرى ووضعت في اعتبارها معادلة الهوية ومعادلة الإنسان النفسية والاجتماعية في تلك المجتمعات.

فالذين يحاولون استيراد الخطط والخبراء كما يستوردون الطعام واللباس والدواء دون الالتفات إلى تلك المعادلة وتلك الخصوصية، لا يزالون يعيشون على الأوهام حيث يمتلكون البصر ويفتقدون البصيرة. والواقع الذي نعيشه والصورة التي انتهت إليها الخطط المستوردة في العالم العربي أكبر دليل على ذلك. ولا يعني هذا إطلاقا إغلاق الأبواب والنوافذ وعدم الاستفادة من التجارب العالمية في إطار التبادل المعرفي، وإنما الذي ندعو إليه هو إعطاء الشروط الفنية والنفسية وخصوصية الأمة بعدها الصحيح والكامل في عملية التنمية المأمولة.

3. الهوية الإسلامية و مكانة الإنسان في الاقتصاد الإسلامي

للإنسان دور حاسم في التنمية، وبدونه لن تتحقق مهما توفرت الموارد المادية، فالمجتمعات تتقدم وتتخلف لكثير من الأسباب، لكن رأس هذه الأسباب في الحالتين هو الإنسان ودوره، وأي تغيرات في الواقع الاقتصادي لابد أن يسبقها تغيير يصيب النفس الإنسانية، فإذا لم يتغير المحتوى النفسي للإنسان فلن يتغير شيء في المحيط المادي، سلبا وإيجابا[3]، وصدق الله العظيم إذ يقول (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) الرعد آية 11.

فنواة الجهد التنموي ولب عملية التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، هو الإنسان نفسه الذي كرمه الله وأعزه، لذا فإن التنمية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان وعزته، شاملة بذلك بيئته المادية والثقافية والاجتماعية[4]، ومعنى ذلك أن غاية التنمية الاقتصادية ليس الربح كما في التنمية الرأسمالية، ولا أهواء الحكام شأن التنمية الاشتراكية وغيرها من المناهج الوضعية، وإنما غايتها إنسانية الإنسان ليكون محررا مكرما يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح فيكون بحق خليفة الله في الأرض، يقول تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) الإسراء الآية 70.

ولم يأت اعتبار الإسلام للإنسان محورا للتنمية الاقتصادية من باب الفراغ، لأنه في واقع الأمر هو صاحب الحاجة إليها، وهو الذي يملك الإرادة على التغيير إلى الأحسن، بل هو مكلف في إطار الشريعة التي هو مكلف أيضا بإقامتها والعمل بها، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنسان يشمل أهم عنصرين من عناصر الإنتاج الأربعة، فهو العامل وهو المنظم، فهو بمثابة الروح في النشاط الاقتصادي، وجسد بلا روح لا قيمة له، فالموارد الطبيعية خلقها الله عز وجل جميعا للإنسان، ووضعها في خدمته، ورأس المال عنصر من صنع الإنسان فيتحكم فيه ويسخره لمصلحته كيف شاء[5].

وعليه فإن تغيير الواقع الذي يحيط بنا من تخلف إلى تقدم لا يكون بالبحث عن مصادر الثروة المادية والجري وراء استيراد رأس المال، فتلك مقومات ستتوفر تلقائيا كرد فعل لما يصيب الإنسان من تغير. ولو جمعنا أموال قارون إلى فوائض البترول وأعطيناها لمجتمع ينقصه الإنسان الصالح للبناء، فلن يجديه ذلك شيئا... فالشرط الجوهري لتحقيق التنمية إذا هو شرط معنوي لا مادي، وهو توفر الإرادة التي تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضطلاع بها، ويكون ذلك بحمل الإنسان لقيم معينة، تكسبه الإرادة والقدرة على المغالبة والتصدي للمشكلات والتغلب عليها. وعقيدة الإسلام توفر هذا الأساس، والتحلي بقيمه والتخلق بأخلاقه يوفر هذه الصفات، ولا يبقى لتحقيق التقدم إلا تربية الإنسان في مجتمعنا وفق الهوية الإسلامية[6].

ثانيا: بناء هوية إسلامية كضرورة لتجسيد خصوصيات الاقتصاد الإسلامي

وضع الإسلام نظام اقتصادي له ذاتيته المميزة والخاصة التي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية. وحتى يكون لهذه الخاصية أثر على رفاهية الإنسان المسلم يجب أن تبنى هوية هذا الإنسان على مبادئ الإسلام في حد ذاته، ولعل من أهم الأمور التي يجب بناء الفرد المسلم على أساسها والتي تعد ضرورة ملحة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي في الواقع العملي وتمكن من تجسيد خصوصيات الاقتصاد الإسلامي في الواقع العملي نجد: ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة، بناء مجتمع مسلم يقوم على أساس المبادئ الأخلاقية ،بناء مجتمع غير مادي، تعظيم رقابة الله في نفوس أفراد المجتمع، ويمكن توضيح ذلك أكثر في الآتي:

1. **ترسيخ عقيدة إسلامية صحيحة لتجسيد اقتصاد إسلامي عقائدي**

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على عدة أسس عقائدية، تعد ضرورية لتطبيقه ونجاحه، لذلك يجب على المجتمعات الإسلامية غرس العقيدة الإسلامية الصحيحة بين أفرادها، وهذا حتى لا تتعارض عقيدة الفرد المسلم مع عقائدية الاقتصاد الإسلامي، ولعل من أهم الأمور العقائدية المتعلقة بالاقتصاد و التي يجب أن تغرس في الفرد المسلم[7]:

- ✓ الإيمان العميق والصادق بأن الله هو المالك الحقيقي لكافة مستلزمات النشاط الاقتصادي، وأنه سبحانه وتعالى سوف يحاسب كل إنسان على عمله ومعاملاته بصفة عامة، وعلى ماله: من أين اكتسبه؟ وفيما أنفقه؟؛
- ✓ الإيمان بأن الله جل شأنه خلق السموات والأرض وسخرها لخدمة الإنسان من أجل إشباع حاجاته؛
- ✓ الإيمان بأن الناس متفاوتون في الأرزاق، وأن الله جعلهم درجات، لحكم يعلمها؛
- ✓ الإيمان بأن ممارسة النشاط الاقتصادي لطلب الرزق عبادة، يثاب عليها المسلم؛
- ✓ الإيمان بأن الله عز وجل لا تخفى عليه خافية، بل هو الرقيب العتيد يراقب الفرد في كل أفعاله وتصرفاته.

2. **بناء مجتمع متخلق لتحقيق اقتصاد إسلامي قائم على أساس منظومة القيم الأخلاقية:**

يقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس منظومة من القيم والمبادئ الأخلاقية الإسلامية السامية، والتي تؤمن له القيام بعمله وأداء نشاطاته بأحسن كيفية ممكنة، وبما يحقق أفضل النتائج التي تضمن تحقق مصلحة الفرد والمجتمع، هذه المبادئ والقيم التي تقوم على أساس الصدق، والأمانة، والاستقامة، والالتزام، والوفاء بالعقود، والسماحة، والرحمة، وأن المسلم يحب لأخيه ما يحب لنفسه[8]. يقول تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) الحجرات الآية 10.

لكن وبالرجوع إلى واقع المجتمعات المسلمة في العصر الحالي سنجد أن الكثير من هذه المبادئ الحميدة غائب عن التعاملات المالية والاقتصادية بين معظم أفراد هذه المجتمعات، وسنجد أن الكثير من تلك المعاملات مخالف لتوجيهات الشرع الحنيف، ولا شك أن فقدان هذه المجتمعات لهويتها الإسلامية هو ما ساعد على انتشار هذه المظاهر، لذلك لن تكون للاقتصاد الإسلامي خاصية القيام على المبادئ الأخلاقية، لو لم يتم بناء فرد مسلم متشبع بالقيم الأخلاقية التي يدعو إليها الشرع الحنيف.

3. **بناء مجتمع غير مادي لتحقيق اقتصاد يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية**

إن أهم مقصد للأنظمة الاقتصادية الوضعية هو تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن، وتكوين الثروات بدون اعتبار إلى الإشباع الروحي، وهذا ما لا يتوافق مع مقاصد النظام الاقتصادي الإسلامي الذي لا يعتبر هذا المقصد هو الغاية الكبرى من النشاط الاقتصادي، بقدر ما يعتبره وسيلة لتحقيق مقاصد روحية تتجلى في مرضات الله سبحانه وتعالى، لذلك نجد أن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي هو كونه اقتصاد يجمع بين الأهداف المادية والروحية،وحتى تتجسد هذه الخاصية على أرض الواقع يجب على الفرد المسلم أن يتخلى عن الهوية الغربية التي جعلت من الإنسان عبد للمادة، وعليه أن يعود إلى هويته الإسلامية التي ستخرجه من سجن الماديات وتعيد له كرامته كإنسان كرمه الله سبحانه وتعالى.

4. **بناء مجتمع تكافلي لتحقيق اقتصاد يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع**

نتج عن اهتمام النظام الرأسمالي بمصلحة الفرد، وتقديمها على مصلحة الجماعة، عدة مساوئ من أبرزها التفاوت في الدخول والثروات وظهور الاحتكار والأزمات الاقتصادية..الخ، كما نتج عن اهتمام النظام الاشتراكي بمصلحة الجماعة وتقديمها عن مصلحة الفرد، عدة مساوئ، من أبرزها التصادم مع فطرة الإنسان، والإحباط، والتكاسل، وتدهور الإنتاج[9]..الخ. أما الاقتصاد الإسلامي فلا يرى تعارضا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبالتالي فإنه يعمل على رعاية المصلحتين معا، ويحقق التوازن بينهما. باعتبار أن كلا المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر، وفي حماية أحداهما حماية للآخر، ومن ثم فقد كفل الإسلام كافة المصالح العامة والخاصة، وحقق مزايا كل منهما، وتخلص من مساوئ إهدار إحداهما كما هو الحال في النظام الرأسمالي والاشتراكي[10]. وما من شك فإن لهوية الفرد المسلم أثر بليغ في تحقيق هذه الخاصية، لأن تشبع هذا الفرد بمبادئ الشريعة الإسلامية ستبعده عن الأنانية وحب الذات والسعي لتحقيق المصلحة الفردية على حساب المصلحة العامة، و ستدفعه لمساعدة الآخرين والسعي في تحقيق مصالحهم انطلاقا من مجتمع التكافل الاجتماعي الذي تدعو إليه الشريعة الإسلامية.

5. **تعظيم رقابة الله النفوس لتصبح الرقابة على النشاط الاقتصادي ذاتية في المقام الأول**

إن ما يميز الرقابة في النظم الوضعية، هو أنها رقابة ليست كافية لتوجيه الحياة الاقتصادية، فكثير ما يخالف الإنسان النظم والتعليمات إذا كان بعيدا عن أعين السلطة (الحكومة) التي تمارس هذه الرقابة. أما الرقابة في ظل الاقتصاد الإسلامي، فهي رقابة أشد فعالية، لأنها رقابة الضمير الديني الحي، النابعة من داخل الإنسان ووجدانه، فالفرد المؤمن بأسس العقيدة الإسلامية لا يرى نفسه حرا في تصرفاته حرية مطلقة، بل يتقيد بسلسلة من التعاليم المحللة والمحرمة- دون أن ينتظر بشأنها إصدار قانون مقترن بغرامة مادية- ، ويرى نفسه ملزما برعايتها، فحفاظ الأمة الإسلامية على هويتها المستمدة من مبادئ الشرع ستجعل من الفرد المسلم يستحضر دائما معية اللّه الكاملة، وعلمه بأدق الأسرار، ومحاسبته له في كل ما يفعل وهو ما يجعله يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه مولاه سبحانه وتعالى. يقول عز وجل (إِنَّ اللّهَ لاَ يَخْفَىَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء) آل عمران الآية 5، ويقول أيضا (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) الحديد الآية 4.

ثالثا: أثر ترسيخ الهوية الإسلامية على الحياة الاقتصادية في المجتمعات العربية

حتى تستطيع المجتمعات العربية تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، عليها أن تتجاوز خطورة عدم إدراكها وتجاهلها للأفكار التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في الإسلام. لذلك فإنه من المحتم على هذه الأمة المغلوب على أمرها اليوم، إن عزمت على خلع رداء الماضي القريب، والحاضر المظلم، والتقدم إلى مستقبل مشرق، أن تعمل على ترسيخ هويتها الإسلامية بين أفراد مجتمعها، وهذا لتعود إلى سيرتها الأولى كأعرق أمة على ظهر الأرض،

وأقوى قوة فكرية وحضارية مادية. فترسيخ الهوية الإسلامية له آثار إيجابية عديدة على الحياة الاقتصادية في المجتمعات العربية، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1. **تحقيق الرفاه الاقتصادي وتوفير الحاجيات المادية**

لا يختلف هدف تحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي، فمن البديهي أن ترمي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف مادية لضمان الرفاهية المادية للمجتمع، ومخطئ من يتصور أن الإسلام لا يجعل تحقيق هذا الهدف في مقدمة المشاغل والمشاكل، فهناك من ينظر إلى الإسلام بأنه دين يدعوا إلى الزهد واحتقار المادة، وعدم الاهتمام بطرق كسب الرزق، بحجة أن هذا الأخير مضمون من الله، والأرزاق بيد الله وليس للبشر إلا أن يشتغلوا بأمور الآخرة[11].

فهذا التصور مجانب للصواب لأن الأمور الدنيوية والمتطلبات المادية للإنسان تعد كذلك من مسائل الآخرة، والإسلام يطلب من الفرد أن يحقق وضع السيطرة على مختلف الموارد الطبيعية ووضع التمكن من استغلالها والاستفادة منها، إذ أمر بالسعي في طلب الرزق والعمل على كل قادر كما أمر بالكشف عن منابع الثروة، وهذا في إطار الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، والاكتناز، والاحتكار، والسرقة، والرشوة..الخ،وتأمر بأداء الزكاة والصدقات.. الخ. وهو ما يجعل الهوية الإسلامية ضرورة حتمية لتحقيق الأهداف المادية للتنمية.

2. **تحقيق العدالة الاجتماعية وعبودية الله سبحانه وتعالى**

إن الأخذ بالإسلام أساسا للتنظيم العام، يتيح لنا أن نقيم حياتنا كلها –بجانبها المادي والمعنوي، الروحي والاجتماعي– على أساس واحد، لأن الإسلام يمتد إلى كل الجوانب الحياتية للفرد، بينما يقتصر كثير من المناهج والمذاهب الاجتماعية الأخرى على جانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من حياة الإنسان، فإذا أخذنا مناهجنا العامة في الحياة من المصادر البشرية بدلا من النظام الإسلامي، لم نستطع أن نكتفي بذلك عن تنظيم آخر للجانب الروحي، ولا يوجد مصدر صالح لتنظيم حياتنا الروحية إلا الإسلام، فلا بد حينئذ من إقامة كل من الجانبين الروحي والاجتماعي على أساس خاص به، مع أن الجانبين ليسا منعزلين أحدهما عن الآخر، بل متفاعلان إلى درجة كبيرة، وهذا التفاعل جعل إقامتها على أساس واحد أسلم، وأكثر انسجاما للتشابك والتداخل الأكيد بين النشاطات الروحية والاجتماعية في حياة الإنسان[12].

إن الهدف من الرخاء الاقتصادي يكمن في استخدامه كأداة لنشر الخير والعدل والسلام والحق في مختلف أرجاء الأرض، وهذا هو الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية، ومعنى ذلك أن الإسلام يضع للاقتصاد هدفا يمكن أن نطلق عليه "إنسانية الاقتصاد" بمعنى أن يستخدم الإنسان تقدمه الاقتصادي في تحقيق كل معنى إنساني رفيع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، فالرخاء الاقتصادي ينبغي أن يسخر لخدمة الحق والعدل وليس العكس[13].

ولتحقيق هذا الهدف يمنع الإسلام تركز الثروة في أيدي القلة ويحمي حقوق الأجراء ويضفي حدا أدنى لمستوى المعيشة لغير القادرين والعاطلين، ويشيع مناخ العدالة والتكافل ويبعث الطمأنينة في نفوس أفراد الطبقات الكادحة[14]. فإذا عجز الفرد أن يوفر لنفسه متطلبات الحياة عجزا جزئيا أو كليا، لمرض أو شيخوخة، أو لتقصيره عن إدراكه لسبب خارج عن إرادته، فإن نفقته في تلك الحالات وأمثالها تكون واجبة من بيت مال المسلمين، ويعتبر هذا الضمان من أولويات الاقتصاد الإسلامي، كما بين علماؤنا الكرام أن بيت مال المسلمين يعتمد بشكل أساسي في توفيره للحد اللائق للمعيشة على "الزكاة"، والتي يفترض أن تجمع كل عام من المسلمين مالكي النصاب، إلزاما لا تطوعا[15].

إن كل هذه المعاني السامية لم تكن لتتحقق لولا عقائدية النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي ربط اكتساب المال وطلب المعاش بعبادة الله سبحانه وتعالى، وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية "إن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته، لأنه إنما خلق الخلق لعبادته"[16]. ويقول الإمام محمد الشيباني "إن الله فرض على العباد الاكتساب لطلب المعاش للاستعانة به على طاعة الله"[17].

3. التخلص من التبعية الاقتصادية

التبعية بصفة عامة هي: خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية، بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع، دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقة التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر[18].

ولا شك أن من أهم أسباب التبعية الاقتصادية هو فقدان المجتمعات العربية لهوية مستقلة تمكنها من وضع حلول اقتصادية لمشاكلها انطلاقا من بيئتها ومعتقداتها، فالتقليد الأعمى للغرب واستيراد الحلول الجاهزة زاد من تبعية هذه المجتمعات للدول الغربية، لذلك إذا تخلصت الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة من التبعية المنهجية فستتمكن من تحقيق التنمية المنشودة ومن ثم التخلص من التبعية الاقتصادية، لأن التناقض بين التبعية والتنمية هو تناقض أصيل وكامل لا يقبل أنصاف الحلول[19]. ولقد دفع هذا الارتباط والتلازم بين التنمية والاستقلال الاقتصادي أحد الباحثين بأن يؤكد على وحدة العملية بقوله: "فالتنمية الاقتصادية تصبح هي الاستقلال الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي يعني عندئذ التنمية الاقتصادية"[20].

خلاصة:

لقد تناولنا في هذه الورقة موضوع شديد الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة، لارتباطه بإحدى المشاكل العويصة التي تعيشها هذه الدول، وهي مشكلة التخبط في التخلف الاقتصادي الناتج

عن فقدان شعوب هذه الدول لهويتها الإسلامية، واعتمادها على الحلول المستوردة لبلوغ هدف التنمية المنشود. ولقد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

- ✓ من بين أهم أسباب عدم نجاح المناهج المستوردة من الغرب إذا طبقت في العالم الإسلامي، هو التناقض بين هذه المناهج والعقيدة الدينية التي يحملها المسلمون ويؤمنون بها، بوصف هذه العقيدة قوة تعيش داخل العالم الإسلامي، وهي قوة لها الأثر الكبير في توجيه السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع المسلم.
- ✓ إن غياب الهوية الإسلامية جعل معظم المجتمعات العربية تعاني من التبعية المنهجية، لاعتقادها بأن طريق التقدم الاقتصادي مرهون فقط في المناهج والسياسات الغربية، على الرغم من أن الإسلام باعتباره منهج حياة يزخر بالكثير من الحلول الكفيلة بإخراج هذه المجتمعات من التخلف.
- ✓ تحث الهوية الإسلامية الفرد المسلم على وجوب إعمار الأرض باعتباره مستخلفا فيها، فالإسلام يحث على العمل وطلب العلم، ويحرم الكسب الخبيث (الربا، الاحتكار، الاكتناز، السرقة، الاختلاس، الرشوة.. الخ)، ويدعو إلى ترشيد الاستهلاك، كما يأمر بإخراج الزكاة وإعطاء الصدقات، ويضع صيغ تمويلية على أساس الشريعة الإسلامية، وكلها توجيهات سيؤدي تطبيقها إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ على المجتمعات العربية لكي تعود لهويتها وتتحرر من التبعية أن تتخلص من وضع التبعية الفكرية الذي يتمثل في ازدراء القدرات الذاتية والاستهانة بكل ما هو وطني والتطلع دوما إزاء أي مشكلة نحو المدنية الغربية بحثا عن الحل الجاهز، وأن تتجه إلى وضع مناهج أصيلة ذاتية مستمدة من الجذور الفكرية والحضارية والعقائدية لهذه الأمة.

حتى تستطيع المجتمعات المسلمة والعربية أن تسترجع هويتها، لابد من أن يكون لها أسلوبها التربوي الذي يقوم بنقل هذه القيم الإسلامية من الوضع النظري إلى الواقع الحياتي، ويستلزم ذلك تضافر الجهود من أصحاب القرار، وعلماء الأمة، والمربين، والأساتذة في المدارس، وأئمة المساجد، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، فيجب على كل هؤلاء العمل على تحقيق الاستقلال الفكري، فبدون أن نصنع أفكارنا لن يكون بمقدورنا أن نصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكنا، ولن يبنى مجتمع مستقل بأفكار مستوردة أيا كان مصدرها.

الهوامش والإحالات:

[1] محمود الخالدي، اقتصادنا مفاهيم إسلامية مستنيرة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2005، ص 10.

[2] نفس المرجع، ص ص 10-11.

[3] يوسف إبراهيم يوسف، خطوات على طريق المنهج الإسلامي في التنمية، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد1، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2004، ص 101.

[4] محمد عبد المنعم غفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، مصر، 1992، ص 31.

[5] عبدا لرحمان يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 144-145.

[6] يوسف إبراهيم يوسف، مرجع سابق، ص 101.

[7] حسين حسن شحاته، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008، ص 11. و رضا صاحب أبو حمد، ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 2006، ص ص 30 -31.

[8] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن 2008، ص 230.

[9] حسن يسري، الاقتصاد الإسلامي مبادئ وخصائص وأهداف، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2007، ص 28.

[10] محمد رامز عبد الفتاح، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 94.

[11] محمد فرحي، تخطيط التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 17-18.

[12] عبد الحق الشكري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مؤسسة أخبار اليوم، ط1، مصر، 1988، ص ص 35-36.

[13] محي محمد مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 69.

[14] عبد الرحمان يسري، مرجع سابق، ص 154.

[15] أميمة الجلاهمة، حد الكفاية لا للكفاف للعاطلين عن العمل، جامعة الملك فيصل الدمام، عن الموقع
http://www.saaid.net/daeyat/omima/272.htm تاريخ الاطلاع 2015/09/01

[16] محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص 68.

[17] نفس المرجع.

[18] عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشيد، ط1، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 11.

[19] محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 17.

[20] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص 127.